القوتان الناعمة والصلبة في السياسة الخارجية: حالتا قطر والإمارات

أسامة الرشيدي*

ملخص: تبحث هذه الورقة في مصادر وأدوات القوة في دول الخليج، والتحولات التي طرأت على أنواع تلك القوة خلال العقد الماضي، من ناحية زيادة الاهتمام بالقوة الصلبة، بعد عقود من التركيز على القوة الناعمة، بالتطبيق على دولة قطر والإمارات العربية المتحدة.

تستعرض الورقة في البداية بإيجاز مصادر وأدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها قطر والإمارات في تاريخهما الحديث، ومجالات تركيز كل دولة على أداة أو أكثر من تلك الأدوات. ثم تنتقل بعد ذلك للحديث عن السمات المشتركة التي جمعت دول الخليج خلال العقود الماضية، فيما يتعلق بمصادر وأدوات القوة الصلبة، قبل أن تتناول بتفصيل تحولات القوة الصلبة ومقارنتها بين قطر والإمارات.

* باحث، قطر

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، القوة الصلبة، الإمارات، قطر.

Soft Power and Hard Power in Foreign Policy: Qatar and the UAE as a Case Study

OSSAMA ELRASHIDY *
ORCID NO :0000-0003-1524-3358

ABSTRACT *This paper examines the sources and tools of power in the Gulf states, and the shifts that have occurred in the types of that power over the past years, in terms of increasing interest in hard power, after decades of focusing on soft power, with a comparison between Qatar and the United Arab Emirates.*

First, the paper briefly reviews the sources and tools of soft and hard power that Qatar and UAE have relied on in their Modern history. Then it deals with detailing the hard power shifts and comparing them between the State of Qatar and the United Arab Emirates.

* Researcher, Qatar

Key Words: Soft power, Hard power, Qatar, U.A.E.

رؤية تركية
2021-(1/10)
112 - 79

DOI:10.36360/1560-010-001-004

المدخل:

طوال عقود، عُرِف عن دول الخليج تمتعها بفوائض مالية كبيرة، بفضل اكتشاف احتياطيات هائلة من النفط والغاز لديها. وقد استغلت دول الخليج عوائد الثروة النفطية في توظيف الملايين من العمالة داخلها وخارجها؛ لتحقيق التنمية الداخلية، أو لخدمة سياستها الخارجية. وتعد هذه أبرز مصادر القوة الناعمة التي اشتركت فيها دول الخليج منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني. لكن دول الخليج حرصت أيضًا على امتلاك أدوات أخرى للقوة الناعمة، وتباينت تلك الأدوات بين دولة وأخرى، كما ميّزت كلّ دولة منها عن الأخرى، لكن برز كلّ من قطر والإمارات بوصفهما أبرز الدول الخليجية التي تستثمر في أدوات القوة الناعمة.

وخلال العقد الماضي، بدأ كلّ من الإمارات وقطر في التركيز على أدوات القوة الصلبة، انطلاقًا من أسباب مختلفة لدى كلّ منهما. وتفترض هذه الدراسة أن الأسباب المختلفة لدى كل بلد من البلدين، التي أدت إلى استخدامهما لأدوات القوة الصلبة- أدت إلى اختلافات في أشكال تلك القوة لدى كل بلد من جهة، وفي طريقة توظيفها من جهة أخرى.

وتعد قطر والإمارات من أكثر الدول استثمارًا في مجال القوة الصلبة خلال السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تبنيهما مشروعين متناقضين بشكل كبير، إذ يركز مشروع قطر على دعم الثورات والتجارب الديمقراطية، وإنشاء منابر إعلامية حرة، ودعم الإسلاميين، واستضافة عشرات الشخصيات التي تنتمي إلى هذا التيار من عدة دول على مدار سنوات،[1] بينما تُعَدّ الإمارات أن أي تجربة ديمقراطية ناجحة تمثّل خطرًا كبيرًا عليها، ولذلك حاربت الثورات العربية بكل ما أوتيت من قوة وموارد، بالاشتراك مع السعودية،[2] وصنف البلدان جماعة الإخوان منظمة إرهابية، وأصدرت أبو ظبي أحكامًا مشدّدة بالسجن على أعضاء إماراتيين في الجماعة بعدما اتهمتهم بمحاولة قلب نظام الحكم، ودعمت الانقلاب العسكري في مصر، الذي أدانته قطر.[3]

أولًا: اتجاهات استخدام القوة الناعمة لدى كل من قطر والإمارات العربية

1.قطر

اعتمدت قطر على العديد من أدوات القوة الناعمة خلال السنوات الماضية، وركزت عليها، ويمكن الإشارة إلى بعضها في العناصر الآتية:

أ. الإعلام

تمثل شبكة الجزيرة الإعلامية المشروع الإعلامي الأبرز لدولة قطر خلال تاريخها الحديث، إذ تمكنت الشبكة من تحقيق تأثير كبير خلال تغطيتها لأبرز الأحداث التي مرت بها المنطقة العربية والعالم منذ تأسيسها عام 1996، وقد حافظت الشبكة على تأثير كبير حتى الآن، وهو ما ظهر خلال تغطيتها للانتخابات الأمريكية الأخيرة عام 2020، التي استطاعت من خلالها تحقيق العديد من الأرقام القياسية.[4] كما انتقلت الشبكة من مجرد قناة واحدة إلى شبكة إخبارية عالمية، تحتوي على قنوات بعدة لغات، ومئات المنصات الإلكترونية على شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ومركز للدراسات، ومعهد للتدريب، ومركز لحقوق الإنسان.[5] كما دعمت قطر مشروعات إعلامية أخرى، مثل صحيفة العربي الجديد، وقناة التلفزيون العربي، وغيرها من وسائل الإعلام.

ب. الرياضة

استثمرت قطر كثيرًا في مجال الرياضة، عبر استضافة بطولات رياضية عالمية، أبرزها بطولة كأس العالم المقرّرة إقامتها عام 2022، كما نجحت مؤخرًا في الفوز باستضافة

بطولة الألعاب الآسيوية عام 2030. وكانت قطر قد نظمت عدة بطولات سابقة، أبرزها كأس العالم للأندية، وكأس الخليج، وبطولة العالم لألعاب القوى عام 2019، فضلًا عن بطولات أخرى في مجال التنس والجمباز والألعاب الشاطئية والسباحة والغولف والفروسية، كما أنشأت مرافق تدريبية وعلاجية من الطراز العالمي، تستقطب الأندية العالمية على مدار السنة، مثل أكاديمية سباير، ومستشفى سبيتار للطب الرياضي.[6] كما استطاعت قطر، عبر شبكة «بي إن سبورتس» للقنوات الرياضية، الحصول على حق بثّ أهمّ البطولات العالمية، مثل الدوريات الأوروبية الكبرى، وبطولات المونديال، والبطولات القارية. وقد نجحت الشبكة مؤخرًا في الحصول على حقّ بثّ الدوري الإنكليزي الممتاز حتى عام 2025,[7]

ج. السياحة

نجحت قطر في بناء سمعة دولية بارزة لشركة الخطوط الجوية القطرية، عبر توسيع خطوطها الملاحية، واستقطاب أبرز الكفاءات في مجال السياحة والطيران والضيافة، وشراء أحدث الطائرات، وتوفير خدمات راقية، وشراء أسهم في شركات طيران عالمية أخرى. وحصلت الشركة على العديد من الجوائز العالمية، وصُنِّفت عدة سنوات بأنّها أفضل شركة طيران في العالم.[8]

د. الاستثمار

استغلت قطر فوائض الأموال التي تحصل عليها من مواردها الطبيعية في استثمارات عديدة، بهدف مواجهة الأزمات، وتنويع مصادر الدخل، وحفظ تلك الأموال للأجيال القادمة، وذلك من خلال صندوق قطر السيادي، الذي بلغت قيمته 340 مليار دولار قبل اندلاع الأزمة الخليجية.[9] وقد استثمرت قطر مليارات الدولارات على مدار سنوات في العشرات من الدول، عبر شراء أصول عقارية، وامتلاك حصص من الأسهم في العديد من الشركات والمصانع والبنوك، في أوروبا، وبخاصة في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وكذلك في آسيا والولايات المتحدة، وهو ما اعتمدت عليه قطر في أثناء الأزمة الخليجية في استمالة مواقف العديد من تلك الدول إلى جانبها.[10]

هـ. الوساطة

نجحت قطر في القيام بجهود الوساطة في العديد من النزاعات، مثل رعاية مفاوضات السلام في دارفور عام 2013، والمفاوضات بين حركة طالبان والولايات المتحدة، التي تُوِّجت بتوقيع اتفاق السلام في فبراير/ شباط 2020 في الدوحة. وكذلك التوسط بين جيبوتي وأريتريا ورعاية اتفاق سلام بين البلدين في الدوحة عام 2010، واتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين عام 2008، وغيرها من الوساطات الناجحة الأخرى.[11] وثمّة عوامل

عديدة وراء نجاح تلك الوساطات، أبرزها وقوف قطر على مسافة واحدة من جميع الأطراف، والتركيز على إنجاح المفاوضات، واستغلال عدم ممانعة القوى الكبرى في العالم، واستخدام فوائضها المالية في إنجاح اتفاقيات الوساطة، عبر التعهّد بتقديم دعم مالي لإعادة الإعمار،[12] مثل برنامج إعادة إعمار إقليم دارفور،[13] وتقديم دعم مالي مستمر للأسر الفلسطينية في قطاع غزة،[14] وكذلك إقامة العديد من المشروعات هناك عبر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة برئاسة السفير محمد العمادي.[15]

> **"استقطبت قطر العديد من الجامعات العالمية واتفقت معها على افتتاح فروع لها في الدوحة كما أنشأت مراكز بحوث ومنشآت تعليمية خاصة بها"**

و. الثقافة والتعليم

استقطبت قطر العديد من الجامعات العالمية، واتفقت معها على افتتاح فروع لها في الدوحة، مثل جامعة جورج تاون، وجامعة نورث ويسترن، وجامعة كارنيغي ميلون، وجامعة كالجاري، كما نجحت في الاتفاق على إنشاء أفرع لمراكز بحوث عالمية، مثل مركز بروكنغز الدوحة، ومركز كارنيغي الدوحة. كما أنشأت مراكز بحوث ومنشآت تعليمية خاصة بها، مثل المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومعهد الدوحة للدراسات العليا،[16] الذي يستقطب الطلاب العرب ويقدم لهم منحًا مجزية؛ للحصول على درجة الماجستير في تخصصات عديدة.

كما ترعى قطر العديد من المشروعات الثقافية المهمّة، مثل مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، الذي يهدف إلى توثيق تاريخ استعمال ألفاظ اللغة العربية بدلالاتها الأولى، وتاريخ تحولاتها البنيوية والدلالية. وكذلك جائزة كتارا للرواية العربية، وجائزة شاعر الرسول، وجائزة الشيخ تميم لمكافحة الفساد، وبرنامج نجوم العلوم الذي يهدف إلى دعم أصحاب الأفكار المبتكرة في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ز. العمل الخيري

قدّمت قطر مساعدات للعشرات من الدول حول العالم، عبر مؤسستها الأبرز «قطر الخيرية» التي عقدت شراكات مع العديد من المؤسسات الأخرى، وكذلك مع الأمم المتحدة. وقد بدا واضحًا استهداف ذلك الجانب من قوة قطر الناعمة من قبل دول الحصار، عبر تصنيف مؤسسة قطر الخيرية ضمن قائمة دول الحصار للكيانات الإرهابية،[17] واتهام المؤسسة بدعم مليشيات مسلحة في سوريا، وتحريض الإدارة الأمريكية عليها، لكن قطر نجحت في التغلب على تلك الحملة، واستمرت المؤسسة في تقديم مساعدتها، وإقامة

المشروعات في العشرات من البلدان.

2. الإمارات

تُعَدّ الإمارات من أنشط الدول في استخدام أدوات القوة الناعمة، وقد قامت إمارة دبي بمعظم الجهود في ذلك الإطار، فلسنوات طويلة، عرفت الإمارات على المستوى العالمي بإمارة دبي، لا بالعاصمة أبو ظبي، قبل أن تتراجع دبي وتفسح المجال أمام تصدّر أبو ظبي في مرحلة نمو القوة الصلبة. ويمكن تصنيف عدد من الإستراتيجيات التي اتبعتها الإمارات، في مجال القوة الناعمة.

أ. الإعلام

أقامت دبي منطقة حرة تستضيف العشرات من وسائل الإعلام العربية والعالمية، وهي «مدينة دبي للإعلام». ويتيح العمل من مدينة دبي للإعلام تقديم تسهيلات كبيرة تتعلق بإنشاء المقر واستقطاب الموظفين وغيرها من التسهيلات. كما تنظّم دبي منتدًى سنويًّا للإعلام العربي، وأنشأت جائزة كبرى في الصحافة باسم «جائزة الصحافة العربية» التي تُعدّ أكبر الجوائز في مجال الصحافة في العالم العربي من حيث القيمة المادية.

ب. الرياضة

استضافت الإمارات العشرات من البطولات الرياضية الإقليمية والدولية، مثل كأس آسيا لكرة القدم 2019، وكأس العالم للناشئين لكرة القدم عام 2013، بالإضافة إلى سباقات الفورمولا، وبطولات دبي الدولية للتنس، وغيرها.[18] كما اشترت نادي مانشستر سيتي الإنكليزي، وحوّلته إلى منافس قوي على البطولات الإنكليزية.

هـ. السياحة

أقامت دبي العديد من المنتجعات والشواطئ والمراكز التجارية والفنادق؛ لاستقطاب السائحين، بالإضافة إلى إقامة مهرجانات سنوية للسياحة واليخوت والسلع الفاخرة، وإنشاء أكثر من مطار كبير لاستيعاب حركة السائحين وركاب «الترانزيت» حول العالم، حتى أصبحت السياحة أحد مصادر الدخل القومي الرئيسة للإمارات.[19] وقد فازت دبي بحق استضافة معرض إكسبو لعام 2020، الذي تأجل لمدة عام بسبب تفشّي فيروس كورونا، وهو معرض ضخم يُقام لمدة 6 أشهر، ويجذب عشرات الملايين من الزائرين.

د. الاستثمار

تتبوّأ الإمارات مرتبة متقدمة ضمن قطاع الاستثمارات العالمي، وقد حصل جهاز أبو ظبي للاستثمار على المركز الثالث عالميًّا، والأول عربيًّا، في قائمة أكبر صناديق الثروة

السيادية، بإجمالي أصول بلغت 579 مليار دولار في يوليو/ تموز 2020، بالإضافة إلى صندوق مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، الذي تبوّأ المركز العاشر عالميًّا والرابع عربيًّا بأصول بلغت 305 مليارات دولار.[20]

هـ. الإنترنت والتكنولوجيا

استطاعت دبي استقطاب شركات عالمية في مجال الإنترنت والتكنولوجيا لإنشاء مقراتها الخاصة بالشرق الأوسط، مثل غوغل وتويتر وآبل وهواوي ومايكروسوفت. وتُعدّ المزايا والحوافز التي تقدمها دبي لتلك الشركات كبيرة للغاية، لدرجة أن شركة آبل وافقت على إقامة مقرها للشرق الأوسط في الإمارة، رغم حظر خدمة «فيس تايم» في دبي حتى الآن، وهو من أهم خدمات هواتف «آيفون» التي تنتجها الشركة. كما تتعرض شركة تويتر لانتقادات عديدة بسبب وجود مكتبها المختص بالشرق الأوسط في دبي،[21] ويتهمها البعض بالرضوخ لضغوط من السلطات الإماراتية لحذف المحتوى الذي يهاجم القيادة الإماراتية.

و. الأرقام القياسية

ركزت دبي طوال سنوات على تحطيم الأرقام القياسية وتسجيلها في موسوعة غينيس، مثل أطول برج في العالم (برج خليفة)، وأكبر مركز تجاري في العالم، وغيرهما، لكن التركيز المفرط على تلك الأرقام أدّى إلى دخول الإمارة في مجالات هامشية أثارت بعض السخرية من المتابعين، كما أثارت تساؤلات عن جدوى تحقيقها، مثل «الرقم القياسي لأكبر عدد من الجنسيات ينشدون سلامًا وطنيًّا» و«أطول علَم في العالم» و«أكبر عدد من الأشخاص يحملون علَمًا» و«أكبر سجادة زهور طبيعية في العالم» و«أكبر لوحة محفورة بالرمال في العالم»[22] وغيرها من الأرقام التي لا تزال تركز عليها دبي حتى الآن وتعدّها أداة مهمة من أدوات تسويق اسمها على المستوى الدولي.

ز. المسابقات الإقليمية

استغلت الإمارات فوائضها المالية لإنشاء عشرات الجوائز في مجالات متعددة، بحيث تستقطب من خلالها الآلاف من المتقدمين الذين يطمحون للفوز بتلك الجوائز، وتدعو بصورة دورية أعدادًا كبيرة من تلك النخب العربية في فعاليات سنوية، وتستضيفهم في الفنادق وتغدق عليهم الأموال بحيث تجعلهم منبهرين بالإمارات، ومستعدين للترويج لما رأوه فور عودتهم إلى بلادهم. ومن أبرز الجوائز التي تخصصها الإمارات: جائزة البوكر للرواية العربية، وجائزة الشيخ زايد للكتاب، وجائزة الإمارات للرواية، وجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وجائزة رواد التواصل الاجتماعي العرب، وجائزة زايد لطاقة المستقبل، وجائزة محمد بن راشد للمعرفة، وغيرها.

حـ. السينما

قدمت الإمارات تسهيلات كبيرة لتصوير الأفلام العالمية فيها، وبذلك ضمنت ظهورها في أشهر الأفلام العالمية، وهو ما يقدّم دعاية كبيرة لها، بالإضافة إلى تحقيق عوائد بعشرات الملايين من الدولارات.[23]

ط. استقطاب المشاهير والمؤثّرين

أصبحت دبي مكانًا لإقامة المئات من المشاهير في مجال الفن والرياضة ومواقع التواصل الاجتماعي، الذين أصبحوا يُعرَفون بـ«اليوتيوبرز». فالكثير من هؤلاء اشتروا منازل وأقاموا بصورة دائمة هناك، ويقومون بشكل منتظم بتصوير حياتهم في المدينة بشكل تفصيلي، ويبثون تلك المواد إلى متابعيهم على مواقع التواصل الاجتماعي، كما تنظم الإمارات مؤتمرات وتجمعات منتظمة لهؤلاء المؤثّرين على مواقع التواصل لاستقطابهم وإغرائهم، مثل تنظيم حدث «قمة رواد مواقع التواصل العرب» الذي يقام سنويًّا، ويُعدّ الأكبر من نوعه في العالم.[24]

ي. جماعات الضغط

تستعين الدول بجماعات الضغط لمساعدتها على التواصل مع صنّاع القرار والمؤسسات والأفراد، ومحاولة التأثير فيهم، وتحسين صورتها أو تشويه خصومها، وتغيير مواقف صنّاع القرار بشأن بعض القضايا. ويُطلَق على تلك الأساليب اسم «الدبلوماسية الموازية». وقد عَدّت الإمارات أكبر ممول لحملات الضغط في الولايات المتحدة عام 2013,[25] بالإضافة إلى تمويلها لمراكز بحوث أمريكية عديدة، واستقطاب نواب في الكونغرس وسياسيين. وقد ارتفع تمويل الإمارات لجماعات الضغط بأكثر من الضعف بين عامي 2016 و2017,[26] ويقود تلك الجهود سفير أبو ظبي في واشنطن يوسف العتيبة، الذي يُعدّ أحد أكثر السفراء تأثيرًا هناك.[27]

ورصد تقرير لمركز السياسة الدولية، تعاقد الإمارات مع 20 شركة مختلفة عام 2018، بقيمة تزيد عن 20 مليون دولار. وقدمت تلك الشركات أكثر من 3 آلاف نشاط سياسي لمصلحة أبو ظبي؛ منها التواصل مع أكثر من 200 من أعضاء الكونغرس، و18 مركزًا بحثيًّا، ومعظم وسائل الإعلام الرئيسة، وتمويل أفلام وثائقية، وتنظيم مؤتمرات تابعة لمراكز دراسات للهجوم على قطر واتهامها بدعم الإرهاب، والدفاع عن الدعم العسكري الأمريكي للإمارات، وغيرها من المهام.[28] وفي بريطانيا، حرّضت الإمارات الحكومة البريطانية على جماعة الإخوان المسلمين، ودعتها إلى تصنيف الجماعة منظمة إرهابية، بالإضافة إلى الدعوة لسحب حق تنظيم كأس العالم من قطر، لكنها لم تنجح في هذا المسعى.[29]

تنبهت دولة قطر للجهود الإماراتية تلك، واتجهت هي الأخرى للتعاقد مع جماعات ضغط لمواجهة التحريض الإماراتي ضدها، ورفعت الميزانية المخصصة لجماعات الضغط أكثر من 3 أضعاف خلال الفترة نفسها، من 4 ملايين دولار إلى 12,9 مليون دولار. ووصل عدد التعاقدات القطرية في الولايات المتحدة إلى 16 شركة، بعدما كان عددها لا يتجاوز 5 شركات عام 2016. وقد تصدّرت قطر والإمارات قائمة أكثر البلدان إنفاقًا على جماعات الضغط في واشنطن بعد اندلاع الأزمة الخليجية وحصار قطر.[30]

تحدّيات واتّهامات

واجهت القوة الناعمة الإماراتية عدة إشكالات، فإمارة دبي يرد اسمها بصورة مستمرة في قائمة أكثر الأماكن المتورطة في جرائم عدة، وأكّدت منظمة الشفافية الدولية أن الإمارات تُعدّ جزءًا من منظومة عالمية لغسل الأموال.[31] كما تسلّط عدة تقارير الضوء على دور دبي في استقبال شبكات تهريب الآثار،[32] وكذلك تهريب الذهب.[33] وفي مارس/ آذار 2018، قرر الاتحاد الأوروبي إدراج الإمارات مرة أخرى ضمن قائمته السوداء الجديدة بالدول التي تمثل ملاذات ضريبية،[34] وبعد الإعلان عن تطبيع العلاقات بين الإمارات و»إسرائيل»، كشفت تقارير صحفية إسرائيلية، عن قيام عصابات إسرائيلية بنقل نشاطها في المخدرات والجريمة إلى دبي.[35] كما سلّط الإعلام الإسرائيلي الضوء على انتشار الدعارة في الإمارات،[36] ورغبة الإسرائيليين في زيارة الإمارة بسبب انفتاحها بشأن هذا الأمر.[37] وانتشرت تقارير عن إساءة معاملة العمالة الأجنبية، وبروز ظاهرة الاتجار بالبشر، وعمل شبكات الدعارة، والاتجار بالنساء في دبي،[38] بالإضافة إلى تنامي الحديث عن المعتقلين السياسيين،[39] وانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث فيها ضد الإماراتيون والأجانب،[40] وهو ما يمثّل تحدّيًا كبيرًا أمام الصورة التي تحاول الإمارات الترويج لها.[41]

ثالثا: سياسات القوة الصلبة في السياسة الخارجية لدى قطر والإمارات

1. دول الخليج وسياسات القوة الصلبة

يمكن الحديث عن سمات مشتركة جمعت بين جميع دول الخليج، فيما يتعلق بسياسات القوة الصلبة، مثل استضافة قواعد عسكرية أجنبية، وهي تُعدّ أبرز ملامح أدوات القوة الصلبة التي استعانت بها دول الخليج، لتحقيق أمنها الداخلي والخارجي، وذلك إما خوفًا من بعضها، أو من قوى إقليمية أخرى، مثل العراق في عهد صدام حسين، أو من إيران، أو حتى من اندلاع اضطرابات أو محاولات انقلاب داخلية. وفيما يتعلق بحالتَي الدراسة، فإن قطر تستضيف قاعدة العديد الجوية الأمريكية، وهي أكبر قاعدة

عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، كما استضافت مؤخرًا القاعدة التركية بعد الأزمة الخليجية. بينما تستضيف الإمارات قاعدة الظفرة الجوية الأمريكية، وقاعدة الفجيرة البحرية الأمريكية، وقاعدة المنهاد الجوية الأسترالية، وقاعدة عسكرية فرنسية، ومدرج لحاملات الطائرات الأمريكية في ميناء جبل علي.

أما الملمح الثاني المشترك بين دول الخليج في سياسات القوة الصلبة، فهو فرض التجنيد الإلزامي، الذي بدأته قطر عام 2013، عندما فرضت التجنيد على من تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، وتبعتها الإمارات عام 2014 بفرض التجنيد على من تتراوح أعمارهم من 18 إلى 30 عامًا.

وقد اشتركت دول الخليج كذلك على مدار العقود الماضية في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية بكميات كبيرة، ربما تفوق احتياجاتها الفعلية، وبأسعار باهظة، مع عدم الاهتمام بتدريب ضباطها وجنودها على الاستخدام الأمثل لتلك الأسلحة، وعدم الاهتمام كذلك بتوطين التكنولوجيا والتقنيات العسكرية في بلدانها. ورغم أن مراكمة الأسلحة تُعدّ من الأدوات الأساسية لتكوين القوة الصلبة، إلا أنه يمكن القول إن دول الخليج استخدمت سياسة شراء السلاح خلال العقود الماضية لأهداف تتعلق بالقوة الناعمة أساسًا، عبر شراء ولاءات المسؤولين الغربيين، واستمالة الحكومات الغربية إلى جانبها، والحصول على تأييدها في ملفات داخلية وخارجية.[42]

2. الإمارات وسياسات القوة الصلبة

تحولت الإمارات من نموذج قائم على تسويق أدوات القوة الناعمة، إلى صورة مغايرة تمامًا في سنوات قليلة، بعدما واجه نموذج دبي وارتباطه بالقوة الناعمة تحديات اقتصادية خطيرة، وقد بدأت أزمة دبي منذ تأثرها الكبير بالأزمة المالية العالمية عام 2008، ومنذ ذلك الوقت، انتقلت عملية صنع القرار تدريجيًّا من دبي إلى أبو ظبي.[43] وبدأت دبي في التقهقر للخلف، وفقدان استقلاليتها،[44] بينما تقدمت أبو ظبي وتبوّأت الصدارة في صورة الإمارات عالميًّا، وهي الصورة التي ركزت على القوة الصلبة بأشكالها المتعددة، والتي تمثلت في العناصر الآتية:

أوّلًا: اتجاهات السياسة الدفاعية

نجحت الإمارات على مدار سنوات في تطوير قدرات جيشها، عبر شراء أحدث الأسلحة والمعدات، وتدريب جنودها على استخدامها، وإضافة تعديلات عليها إذا لزم الأمر،[45] بشكل أثار إعجاب مراقبين ومسؤولين عسكريين غربيين، لدرجة أن وزير الدفاع الأمريكي السابق، جيم ماتيس، أطلق عليها لقب «إسبرطة الصغيرة»،[46] في إشارة

لمدينة إسبرطة اليونانية القديمة، التي اشتهرت بجيشها ومقاتليها الأشداء، وكانت تؤدّي دورًا يفوق حجمها. وقد استعانت الإمارات بضباط أجانب، ومنحتهم مناصب رفيعة في جيشها لمساعدتها في تطويره، مثل الجنرال الأمريكي ستيفن توماجان، قائد سلاح الطيران، والأسترالي مايك هندمارش قائد قوات الحرس الرئاسي.[47]

كما تمكنت الإمارات من الحصول على موافقة الإدارة الأمريكية على صفقة كبيرة لشراء طائرات إف 35، وطائرات بدون طيار بقيمة 23 مليار دولار، بعدما أبدت «إسرائيل» موافقتها على الصفقة.[48] وفي حالة إتمام هذه الصفقة، ستعد ثاني أكبر عملية بيع طائرات مسيرة لدولة واحدة، كما ستصبح الإمارات أول دولة عربية تحصل على طائرات إف 35. كما تحدثت تقارير أخرى عن سعي دول خليجية، منها الإمارات، لاقتناء منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية المضادة للصواريخ والطائرات المسيّرة،[49] لمواجهة إيران وتركيا، إلى درجة أن البعض قدّر أن الحصول على الأسلحة الإسرائيلية والطائرات المسيّرة منها هو أساس اتفاقيات التطبيع.[50] وقال خبراء لوكالة رويترز: إن «تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين (إسرائيل) والإمارات قد يمهد الطريق أمام حصول

الأخيرة على المزيد من السلاح الأمريكي.[51]

أما أبرز مجال فيما يتعلق باتجاهات السياسات الدفاعية الإماراتية، فتمثل في استخدام أحدث تقنيات التجسس والاختراق الإلكتروني. وقد استخدمت الإمارات إستراتيجيات عدة في هذا المجال، ويمكن تصنيفها إلى العناصر الآتية:

- إنشاء فرق تدريبية: كشفت مجلة فورين بوليسي الأمريكية، عن خطة إماراتية لبناء شبكة تجسس ضخمة في الخليج، عبر تدريب مجموعة من الإماراتيين على أساليب التجسس الحديثة، وشرحت المجلة بالتفصيل خطوات برنامج التدريب، وأهم المهارات التي يتعلمها المتدربون.[52]

- توظيف جواسيس وعاملي استخبارات أمريكيين: كشف تقرير لرويترز في يناير/ كانون الثاني 2019، أن الإمارات وظّفت مجموعة من الأمريكيين العاملين سابقًا في مجال المخابرات، للمساعدة في عمليات تسلل إلكتروني لاستهداف حكومات منافسة، ومعارضين، ونشطاء حقوقيين.[53] وبعد هذا التحقيق بأشهر، خلص تحقيق آخر للوكالة إلى أن الإمارات تعاقدت مع عملاء سابقين في الاستخبارات الأمريكية، وشكلت منهم فريق «قرصنة واختراق» سرّي، يحمل اسم «وحدة تحليل واستثمار بحوث التنمية» بهدف اختراق حسابات إلكترونية، وحواسب لأشخاص وحكومات وهيئات تعدّهم الإمارات خصومًا لها.[54]

- الاستعانة بتقنيات تجسس غربية وإسرائيلية: نشرت صحيفة سوديتش تسايتونغ الألمانية تحقيقًا اعتمد على تسريبات، يكشف أن الإمارات تعاقدت مع «إسرائيل» لتزويدها بطائرات تجسس متطورة بقيمة مليار دولار، وأن تلك الصفقة ستجعل الإمارات تمتلك قدرات تجسسية متقدمة للغاية.[55] كما أثبت تحقيق آخر لشبكة الجزيرة، أن الإمارات اخترقت هواتف العشرات من الصحفيين والإعلاميين والنشطاء، يعملون في شبكة الجزيرة ومؤسسات قطرية أخرى، باستخدام تقنيات إسرائيلية متقدمة للغاية.[56] وكشفت وسائل إعلام كندية أن الإمارات تستخدم برامج تجسس كندية لمراقبة العاملين في مجال حقوق الإنسان،[57] كما كشفت بي بي سي عن صفقة لبيع أنظمة تجسس، وفك شيفرات للسعودية والإمارات من جانب شركات بريطانية.[58]

- التجسس على الدول الأخرى: في عام 2011، تفجرت قضية شبكة تجسس إماراتية على الحكومة والجيش العُماني.[59] وفي عام 2019، نقل صحفيون عُمانيون أنباء عن ضبط شبكة تجسس إماراتية ثانية، تضم أشخاصًا من الإمارات، بالإضافة إلى متّهمين عُمانيين[60]. وأعلنت تركيا هي الأخرى القبض على جواسيس يعملون لمصلحة الإمارات

في مناسبتين، الأولى في أبريل/ نيسان 2019، عندما أعلنت عن ضبط فلسطينيين بتهمة التجسس لمصلحة أبو ظبي، انتحر أحدهما فيما بعد.[61] والثانية في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، عندما أعلنت عن اعتقال شخص بتهمة التجسس على المعارضين المصريين والصحفيين العرب في إسطنبول. وفي أبريل/ نيسان 2019، كشفت رويترز أن الإمارات استهدفت التجسس على العديد من الشخصيات الإعلامية العربية البارزة.[62]

- إمداد الحلفاء بتقنيات تجسس: مثل النظام المصري الذي ساعدته الإمارات بنظام متطور للمراقبة وتعقب ومطاردة المعارضين.[63]

- التجسس الداخلي: قامت أبو ظبي بإنشاء نظام مراقبة شامل للمنشآت والشوارع والمباني، أطلقت عليه «عين الصقر»، وتسعى إلى إنشاء «دولة رقابة كاملة».[64] كما حاولت التجسس على المعارض أحمد منصور، عبر برنامج تجسس إسرائيلي متطور. ودفع الكشف عن تلك التقنية شركة آبل إلى إصدار تحديث أمني لهاتفها في أغسطس/ آب 2016، كما دفع تطبيق واتساب إلى إصدار تحديث لسد ثغرة أمنية كانت تسمح بالتجسس على الصحفيين والنشطاء.[65] وقد اعتقلت السلطات الإماراتية منصور في مارس/ آذار 2017 حتى الآن، وحكمت عليه بالسجن مدة 10 سنوات.[66] وقد أدت هذه التقارير التي تكشف تورط الإمارات في التجسس والاختراق، إلى منع شركة موزيلا صاحبة محرك البحث فايرفوكس الإمارات من أن تصبح واحدة من حراسها في مجال أمن الإنترنت.[67]

ثانيًا: التعاون العسكري مع الدول الأخرى

اتّجهت الإمارات إلى التصنيع العسكري بالتعاون مع دول أجنبية، فموّلت تعديلات على طائراتها من طراز إف 16، وموّلت كذلك نظام بانتسير الروسي، وانتشلته من صعوبات واجهها، وأسّست شركة لصناعة المسدسات وتصديرها لعدة دول. وأسّست كذلك شركة نمر لصناعة المدرّعات وصدرتها لعدة دول.[68] ودخلت مجموعة «إيدج» الإماراتية للصناعات الدفاعية، قائمة أكبر 25 شركة عسكرية في سوق الأسلحة العالمي بعد عام واحد من تأسيسها، وهي تضم أكثر من 25 شركة عامة وخاصة في قطاع الدفاع، وتختص بالتصنيع، وتقديم الخدمات والتدريب، وبناء القدرات العسكرية.[69]

وقد وصل التعاون العسكري بين إسرائيل والإمارات إلى حدود بعيدة، ووفق تقرير لمجلة فورين بوليسي الأمريكية، فإن الإمارات تتحول، بفضل التعاون مع «إسرائيل»، إلى «عاصمة عالمية لصناعة الأسلحة». ووفقًا للتقرير، تبيع الإمارات بالفعل أسلحة لما يقرب من 20 دولة، ولديها مشروعات مشتركة مع قوى دولية، مثل روسيا والسعودية،

كما تتعاون الإمارات مع «إسرائيل» في عدد كبير من مشروعات إنتاج الأسلحة، مثل مشروعات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، كما تعاونَ البلدان في مجال طائرات المراقبة بدون طيار، ودخلت الإمارات في شراكات عديدة مع دول غربية و«إسرائيل» لإنتاج أسلحة متقدمة أخرى.[70]

ثالثًا: الوظائف العسكرية خارج إقليم الدولة

يُعدّ هذا العنصر أكثر الجوانب أهمية في سياسات القوة الصلبة الإماراتية، وهو الذي تركز عليه بشكل أساسي. وتشمل تلك الوظائف:

1. إقامة قواعد عسكرية خارجية

أقامت الإمارات عدة قواعد عسكرية في ليبيا، ومنطقة القرن الأفريقي، مستغلة حصولها عبر شركة موانئ دبي العالمية على حقوق امتياز إدارة عدة موانئ في تلك المنطقة، لكنها حولت بعضها إلى قواعد عسكرية، مثل القاعدة العسكرية في ميناء عصب بأريتريا، بعد حصولها على حق إدارة الميناء لمدة 30 عامًا. كما استثمرت الإمارات في ميناء «مصوع» بأريتريا أيضًا. وهكذا سارت الإمارات على النمط نفسه في مناطق أخرى، وتقدم هذه الإستراتيجية نموذجًا في كيفية تحويل القوة الناعمة (موانئ دبي) إلى قوة صلبة. وتُعدّ شركة موانئ دبي من أكبر الشركات في مجالها حول العالم، وتدير عمليات وموانئ في 40 دولة.[71]

من أبرز القواعد الإماراتية أيضًا، وجودها في منطقة أرض الصومال، وهي دولة غير معترف بها دوليًّا، لكن الإمارات استغلت حالة الانقسام بين الصومال وأرض الصومال، ووقّعت اتفاقًا مع الأخيرة لاستئجار مطار وميناء بربرة، وحوّلت المنطقة إلى قاعدة عسكرية بدأت في تشغيلها عام 2019,[72] وتُظهر صور الأقمار الصناعية وجود قاعدة جوية وبحرية إماراتية إلى جانب المطار.[73] كما اتفقت الإمارات مع إقليم «بونت لاند» المنشق عن الصومال وغير المعترف به دوليًّا، على إدارة ميناء بوصاصو لمدة 30 عامًا، في أبريل/ نيسان 2017، في محاولة ثانية منها لتعويض إخفاقها في الحضور بالصومال[74]. وقد حاولت الإمارات تكرار السياسة نفسها في جيبوتي، إلا أن الأخيرة قررت عام 2018 إنهاء امتياز شركة موانئ دبي في البلاد، الذي كان ينص على تشغيل ميناء «دوراليه» للحاويات لمدة 50 عامًا، بسبب شروطه التي وصفتها بالمجحفة.

وفي اليمن، عزّزت الإمارات وجودها العسكري في جنوب البلاد، رغم إعلانها الانسحاب من الحرب.[75] وذكر موقع أمريكي متخصص في الشؤون العسكرية أن الإمارات و«إسرائيل» عازمتان على إنشاء قواعد عسكرية ومرافق استخبارية في جزيرة

سقطرى اليمنية.[76] كما نشرت الإمارات الآلاف من الجنود في الجزيرة،[77] وتسيطر أيضًا على ميناء عدن. كما أقامت الإمارات قاعدة عسكرية في جزيرة ميون بمضيق باب المندب،[78] بالإضافة إلى تحويل ميناء المخا إلى ثكنة عسكرية.[79]

أيضًا أقامت الإمارات قاعدتين عسكريتين في ليبيا، هما: قاعدة الخادم، وقاعدة الجفرة؛[80] بهدف دعم مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في سعيه للسيطرة على كامل الأراضي الليبية، بالإضافة إلى قاعدة ثالثة تحدثت عنها مواقع متخصصة في الشأن العسكري، من دون تأكيد وجودها بشكل قطعي، وهي قاعدة الكاظم في مدينة المرج شرقي البلاد.[81]

2.دعم الانقلابات

استهدفت الإمارات تغيير أنظمة الحكم التي ترى فيها خطرًا عليها بالقوة، عن طريق تحريض الجيوش في تلك البلدان على تنفيذ انقلابات عسكرية، وإجهاض التجربة الديمقراطية فيها، وأبرز مثال على ذلك دعم الانقلاب على الرئيس المصري الراحل محمد مرسي عام 2013، وتقديم معونات بعشرات المليارات من الدولارات للجيش المصري على مدار سنوات لمساعدته على مقاومة الضغوط الخارجية التي كانت تطالبه باستئناف العملية الديمقراطية.[82]

كما تتهم أوساط تركية الإمارات بدعم محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، ومن هذه التقارير، ما نشرته جريدة يني شفق التركية، نقلًا عن وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، من أن «دولة إسلامية» دعمت محاولة الانقلاب بمبلغ 3 مليارات دولار، وأكّدت الصحيفة أن الدولة المقصودة هي الإمارات، نقلًا عن مصادر في الخارجية التركية،[83] من دون أن يصدر نفي من الوزارة.

وتستهدف الإمارات كذلك التجربة التونسية، عبر تقديم تغطية إعلامية سلبية عبر وسائل الإعلام التابعة لها، أو التي تمولها، والمبالغة في تصوير أي تحركات جماهيرية أو مظاهرات، ودعم الجهات التي تدعو لنشر الفوضى وحلّ المؤسسات المنتخبة هناك.[84] وفي يونيو/ حزيران 2018، قال «موند أفريك» الفرنسي المتخصص في الشؤون الإفريقية: إن وزير الداخلية التونسي السابق «لطفي براهم» التقى سرًّا مدير المخابرات الإماراتية بجزيرة جربة التونسية؛ للتخطيط لانقلاب على السلطة في تونس، وإن الكشف عن ذلك المخطط كان وراء إقالة الوزير من منصبه بعد 9 أشهر من تعيينه.[85]

3. التدخل العسكري

اتّخذت التدخلات العسكرية الإماراتية 3 أشكال: التدخل المباشر، ودعم المليشيات، وتمويل تدخلات عسكرية في مناطق أخرى. وتُعَدّ الحرب على اليمن أبرز التدخلات العسكرية الإماراتية. وعلى الرغم من إخفاق الحرب في تحقيق أهدافها المتمثلة بعودة الشرعية، إلا أن الإمارات استمرت في حضورها هناك عبر إنشاء كتائب وقوات موالية لها في جنوب اليمن، كما تدعم مليشيات ما يُسمَّى «المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي يهدف لتقسيم اليمن، وإقامة دولة في جنوبي البلاد. وفي ليبيا، ساندت الإمارات قوات حفتر بالمال والسلاح والدعم اللوجستي والاستخباري، كما قامت طائراتها المسيرة بغارات عديدة على قوات حكومة الوفاق الوطني، وأدّت واحدة منها إلى مقتل 26 من طلاب الكلية العسكرية في طرابلس. أما الشكل الثالث من التدخلات العسكرية، فتمثّل في تمويل الإمارات للتدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013، بحجة محاربة التنظيمات المتطرفة، كما موّلت «مبادرة الساحل» بقيادة فرنسا مع 5 دول إفريقية.[86]

4. توظيف المرتزقة

منذ بداية الربيع العربي، وثّقت الإمارات علاقتها بشركات الأمن المتخصصة التي توظف المرتزقة؛ إما لحفظ أمنها الداخلي، أو نشرهم في مناطق الصراع التي تتورط فيها في المنطقة. ففي عام 2011 اتفقت الإمارات مع شركة بلاك ووتر الأمريكية، المتورطة في جرائم حرب بالعراق، على إنشاء مقر لها في أبو ظبي، وتشكيل كتيبة من 800 أجنبي للعمل داخل البلاد، بهدف حماية النظام من أي اضطرابات داخلية محتملة.[87] ونشرت عدد من وسائل الإعلام العالمية، نهاية عام 2015، أن الإمارات أرسلت سرًّا المئات من المرتزقة الكولومبيين للقتال نيابة عن جيشها في اليمن.[88]

وكشفت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرًا، أن الإمارات هي التي تموّل قوات مرتزقة شركة فاغنر الروسية في ليبيا، الذين يقاتلون إلى جانب مليشيات حفتر.[89] كما كشفت تقارير عن حضور كبير لمليشيات الجنجويد السودانية في القتال لمصلحة حفتر بدعم إماراتي،[90] وقد اندلعت أزمة كبيرة في السودان، بعد اتهامات وجهتها عائلات شباب سودانيين لشركة «بلاك شيلد» الإماراتية للخدمات الأمنية، قالوا فيها: إن الشركة خدعتهم، وأوهمتهم بأنهم سيعملون في حراسة منشآت بالإمارات، لكنها أرسلتهم بدلًا من هذا إلى ليبيا واليمن للقتال هناك.[91]

كما كشف تحقيق استقصائي لموقع باز فيد الأمريكي، عن ضلوع الإمارات في التخطيط والتحريض على العديد من الاغتيالات التي طالت عددًا من قيادات حزب

الإصلاح اليمني، عبر فريق اغتيالات متخصص تابع لشركة أمن أمريكية[92].

3.قطر وسياسات القوة الصلبة

أوّلًا: اتجاهات السياسة الدفاعية

لسنوات طويلة، ركّزت قطر على تطوير أدوات القوة الناعمة، وارتأت أن تعتمد على اتفاقياتها العسكرية مع الدول الكبرى؛ لتأمينها من أي محاولات للنيل من استقلالها، وبصفة خاصة، القاعدة الأمريكية، التي أصبحت هي الضامن الرئيس لقطر من أي محاولات من جيرانها، وبخاصة السعودية؛ لإجبارها على اتباع سياسات تتوافق معها. كما لم تغفل قطر عن إقامة علاقات جيدة مع إيران، والتواصل بشكل متقطع مع «إسرائيل»،[93] وبخاصة بهدف التوصل إلى تفاهمات بشأن قطاع غزة.

وقد شهدت العلاقات بين قطر والسعودية خلافات كبيرة؛ بسبب سياسات الدوحة، ووصلت إلى ذروتها -قبل الحصار- في قيام السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة في مارس/ آذار 2014، قبل إعادتهم في نوفمبر/ تشرين الأول من العام نفسه،[94] لكن بقيت عدة قضايا عالقة مثّلت مصدرًا للخلافات بين الجانبين، إذ لم تتنازل قطر عن سياستها الخارجية المستقلة، ودعمها لحلفائها في المنطقة.[95] وهو ما أدى إلى إعلان 4 دول حصار قطر في يونيو/ حزيران 2017، وإلى تحوّل مهمّ في سياسة قطر فيما يتعلق بأدوات القوة الصلبة.

وقد تبوّأ مجال الأمن السيبراني أهمية كبيرة لدى دولة قطر منذ الحصار؛ لأن الأزمة اندلعت في الأصل نتيجة اختراق وكالة الأنباء القطرية، وبثّ تصريحات كاذبة على لسان الشيخ تميم. وقد أثبتت التحقيقات أنّ الاختراق جرى من قِبل الإمارات،[96] ويرجّح محللون أن تؤدي اتفاقية التطبيع بين الإمارات و«إسرائيل» إلى تعاون أقوى بين الجانبين في مجال التجسس.[97] ولذلك سارعت قطر إلى الاهتمام بالاستثمار في ذلك المجال. إذ على الرغم من إصدارها إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني عام 2014، إلا أن اختراق وكالتها الرسمية، أثبت وجود أوجه عديدة من القصور والضعف في نظمها الحاسوبية.[98]

وتمثّلت الخطوات القطرية في إنشاء «أكاديمية قطر للأمن السيبراني» بالشراكة مع شركة «ريسيم» الأمريكية المتخصصة في المجال نفسه، لتدريب الكوادر القطرية والمحلية في مجال الدفاع السيبراني والقرصنة الإلكترونية. وبدأت الأكاديمية أول برنامج تدريبي من نوعه داخل قطر بالتعاون مع شركة رايثون الأمريكية.[99]

ثانيًا: التعاون العسكري مع الدول الأخرى

يُعدّ هذا الجانب الأبرز فيما يتعلق بسياسات القوة الصلبة القطرية، إذ اتجهت للتعاون العسكري مع عدة دول، وإقامة شراكات ومشروعات معها. ويمكن تصنيف ذلك العنصر إلى السياسات الآتية.

1. إقامة قاعدة عسكرية تركية

يعد الإعلان عن إقامة قاعدة عسكرية تركية في الدوحة، أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى إفشال خطة الغزو التي كان مقررًا أن تنفذها دول الحصار ضد قطر.[100] وقد بدأت المناقشات حول تلك القاعدة أواخر عام 2014، وهو ما يدل على وجود إدراك لدى القيادة القطرية باحتمال أن تقوم السعودية والإمارات بعمل عدائي ضدها في وقت من الأوقات. وبعد اندلاع أزمة الحصار، مرّر البرلمان التركي موافقته على الاتفاقية بشكل سريع،[101] وهذا يدلّ على جدية التهديد الذي كانت تتعرض له الدوحة من قبل جيرانها. وفي عام 2019، أُعلِن عن توسيع الوجود العسكري التركي في الدوحة، من خلال افتتاح ثكنة جديدة.[102] وقد رفضت كل من قطر وتركيا مطالب دول الحصار بإغلاق القاعدة التركية في الدوحة، وعدّت تركيا ذلك الطلب غير لائق، إذ باتت أنقرة تدرك أن دول الحصار ربّما تتجه إلى استهدافها مباشرة، إذا نجحت دول الحصار في إخضاع قطر.[103]

2. توسيع القاعدة العسكرية الأمريكية

يُعَدّ التحالف مع قوى عظمى، إحدى استراتيجيات الدول الصغيرة لضمان بقائها،[104] وعلى مدار سنوات، عُدّت القاعدة الأمريكية في الدوحة أحد أكبر الرموز للتحالف بين البلدين، على الرغم من أنها لا تتضمّن قوات برية. وعلى الرغم من الشكوك التي أحيطت بفاعلية ودور القاعدة العسكرية الأمريكية في بداية الحصار، إلا أن قطر أعلنت توسيع القاعدة، وهذا لاقى ترحيبًا من واشنطن،[105] كما أعلن وزير الدفاع القطري الشيخ خالد العطية عن زيادة عدد الثكنات، وافتتاح مدرسة أمريكية في القاعدة، ومشروع لإقامة منشأة بحرية أمريكية.[106] وقد ازدادت أهمية تلك القاعدة، مع اتضاح سعي الإمارات الدؤوب طوال سنوات لإقناع الولايات المتحدة بنقل القاعدة من الدوحة،[107] وهو مؤشر على وجود نية عدائية واضحة من جانب أبو ظبي.

3. إبرام صفقات أسلحة ضخمة

اتجهت قطر بعد أيام قليلة من الحصار إلى شراء كميات ضخمة من الأسلحة المتطورة، ووقّعت 33 صفقة تسلح بقيمة 30 مليار دولار، وارتفعت نفقاتها العسكرية بنسبة 245٪، لتصبح ثامن أكبر دولة مستوردة للسلاح في العالم.[108] وأكّد موقع «ديفينس

نيوز» الأمريكي نقلًا عن مصادر أن عدد طائرات القوات الجوية القطرية ارتفع إلى 96 طائرة، مقارنة بـ12 طائرة فقط، أي أن سلاح الجو القطري تضاعف حجمه 8 مرات.[109]

وفي أغسطس/ آب 2018، أعلن اللواء الركن طيار أحمد إبراهيم المالكي نائب قائد القوات الجوية القطرية عن إنشاء قاعدة جوية باسم «قاعدة تميم الجوية»، وكذلك تطوير قاعدة الدوحة الجوية؛ لاستقبال الطائرات الجديدة التي اشترتها بلاده. كما كشف عن إجراء العديد من التدريبات العسكرية المشتركة مع عدة دول، مثل تركيا وفرنسا والولايات المتحدة.[110]

وأعلنت قطر عن «نقلة نوعية» تتمثّل في إنشاء مدينة تعليمية عسكرية متكاملة، تضم جميع الكليات والمعاهد والمراكز والمؤسسات التعليمية العسكرية، مع مَرافقها التدريبية والقتالية والرياضية، وكذلك إنشاء أكاديمية عليا للعلوم العسكرية.[111] كما أنشأت عام 2019 أكاديمية محمد بن غانم الغانم البحرية؛ لتأهيل الضباط البحريين.

وبالتزامن مع اليوم الوطني الثاني بعد الحصار، نظّمت قطر أكبر عرض عسكري في تاريخ البلاد، شاركت فيه جميع أفرع القوات المسلحة والأمن الداخلي، وكانت ٪90

من الأسلحة التي قُدِّمت في ذلك العرض جديدة، وتُعرَض لأول مرة.[112] وبشكل عام، قدّرت مساهمة تلك الصفقات من الأسلحة في تطوير القوات المسلحة القطرية، بأنها أدت إلى أن تصبح «واحدة من أكبر القوات المسلحة من حيث نصيب الفرد في العالم»، كما تضاعفت أصولها العسكرية بين 2012-2016 عدة مرات.[113]

ويُلاحَظ من تلك الصفقات أنها تركز على تطوير القوة الجوية والصاروخية والمدفعية، بالإضافة إلى الحرص على امتلاك القدرة على استخدام أحدث التكنولوجيا العسكرية، وذلك نظرًا لعدم إمكانية تكوين جيش ضخم العدد لخوض الحروب الكلاسيكية، بسبب صغر حجم قطر الجغرافي، وقلة عدد سكانها.[114]

4.مشروعات وشراكات لإنتاج أسلحة

لم تكتف قطر بشراء السلاح من مصادر متعددة، بل اتجهت إلى مجال صناعة الأسلحة، متأثرة على ما يبدو بتجربة تركيا، حليفتها الكبرى في المنطقة. ولذلك شهدت الفترة الماضية العديد من السياسات القطرية في هذا المجال، أبرزها تأسيس شركة «برزان» للصناعات الدفاعية، والتابعة لوزارة الدفاع القطرية، عام 2018,[115] وفي يونيو/ حزيران من العام نفسه، أُعلِن عن إنشاء «منطقة برزان العسكرية الصناعية» لتضم مجموعة من المصانع الخاصة بالإنتاج والتجميع لمختلف المعدّات العسكرية، بالإضافة إلى مبنى للبحوث والتطوير. وكشف مدير عام الشركة، ناصر بن حسن النعيمي أن الهدف من إنشاء الشركة هو «تحقيق الاكتفاء الذاتي لدولة قطر في كل ما يتعلق بالجوانب العسكرية والأمنية»[116].

كما بدأت الشركة فور تأسيسها في دخول شراكات مع جهات أجنبية متعددة، فعقدت اتفاقية مع شركة «بيريتّا» الإيطالية لإنشاء مشروع صناعي مشترك، يهدف إلى تزويد القوات القطرية بأسلحة دفاعية خفيفة. ووقّعت اتفاقية مع شركة «بي إم سي» التركية للصناعات العسكرية، لشراء 85 سيارة مدرعة، لمصلحة القوات المسلحة القطرية،[117] وقد اشترت قطر لاحقًا ما يقرب من نصف أسهم الشركة، لتصبح بي إم سي شركة «تركية- قطرية»[118]. وقد فازت تلك الشركة بعقد تصنيع دبابة «ألتاي» التركية لمدة 25 عامًا،[119] التي تُعدّ أول مشروع لتطوير دبابة قتال رئيسة في تركيا.[120]

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2018، تم الإعلان عن إنشاء شركة تركية- قطرية مشتركة، تحمل اسم «برق» مع الشركة التركية المعروفة «أسيلسان»، وشركة «SSTEK» التركية لتقنيات الصناعات الدفاعية، بهدف إنتاج أنظمة قيادة وتحكّم، وكاميرات للرؤية الحرارية والليلية، وأنظمة تشفير، ومنظمات تحكم في الأسلحة عن بعد.[121] كما أسّست برزان فرعًا لها في الولايات المتحدة، لمتابعة تنفيذ مشروع لتطوير طائرة مراقبة محلية الصنع.

بالإضافة إلى عقد شراكات مع شركة نيكستر الفرنسية، وشركة باتريا الفنلندية، ونظيرتها النرويجية كونغسبرغ لتطوير مركبة مدرعة محلية، وكذلك مشروع مشترك مع شركة راينميتال الألمانية لإنتاج الذخائر والمتفجرات في قطر. كما أسّست قطر شركة «بي كيو» للحلول بالتعاون مع شركة بريطانية، بهدف اختبار الآليات العسكرية وتجربتها لمعرفة مقدراتها الحقيقية.[122]

وفي يناير/ كانون الثاني 2019، وضع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حجر الأساس لمشروع «القاعدة الإستراتيجية للصناعات الدفاعية» بتعاون تركي- قطري في مدينة سكاريا غربي تركيا. وقال إن القاعدة ستتضمن «مصانع للدبابات والعربات المصفحة والعسكرية والسيارات والشاحنات، ومعامل لتصنيع المحركات والقطارات السريعة» وتصل قيمة الاستثمار في تلك القاعدة إلى 500 مليون دولار، ومن المتوقع أن تبلغ صادراتها مليار دولار سنويًّا، إلى جانب توفيرها احتياجات تركيا الداخلية.[123] وفي أغسطس 2020، اتّفقت وزارة الدفاع القطرية، مع شركة برزان، لتوريد آليات للقوات الخاصة القطرية من شركة نورول التركية، على أن يتم التسليم على دفعتين، الأولى خلال 2021، والثانية خلال 2022,[124]

5. تعاون عسكري متنوع

اتفقت قطر مع عدد من الدول على إجراء تدريبات عسكرية، وإطلاق أسراب طائرات مقاتلة مشتركة. ومن الملاحظ أن قطر سارعت في يونيو/ حزيران 2017، أي بعد الحصار مباشرة، للإعلان عن استضافة قوات عسكرية من عدة دول لإجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة معها، مثل الإعلان عن وصول سفينتين تابعتين للقوات البحرية الأميركية للمشاركة في تمرين مشترك مع القوات البحرية الأميرية القطرية.[125] وبعدها بأسبوع، أعلنت وزارة الدفاع القطرية عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات البحرية الفرنسية، في المياه الإقليمية شمالي قطر.[126] وربما كان ذلك لقطع الطريق أمام أي محاولة للتصعيد العسكري من قبل دول الحصار.

بعد ذلك تنوعت التدريبات والأنشطة المشتركة بين القوات المسلحة القطرية ونظيراتها الأجنبية. فقد نظمت قطر وإيطاليا استعراضًا جويًّا مشتركًا في سماء الدوحة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2018,[127] كما وقعت قطر مع إيطاليا اتفاقيتين للتعاون العسكري، تشمل برنامجًا تدريبيًّا للقوات الجوية، وتعاونًا بين شركتَي «برزان القابضة» القطرية وليوناردو الإيطالية.[128]

وفي مارس/ آذار 2020، نظّمت قطر تدريب «الحارس المنيع 2020» العسكري،

شاركت فيه قوات عسكرية من الأردن وتركيا والمغرب وباكستان وعُمان والولايات المتحدة وفرنسا ورواندا وحلف شمال الأطلسي (ناتو) .[129] وفي يونيو/ حزيران 2020، سيّرت قطر وبريطانيا سربًا جويًّا مشتركًا لطائرات تايفون في قاعدة القوات الجوية البريطانية في «كونينغزبي» شرقي إنكلترا، وهي المرة الأولى التي تشكّل فيها بريطانيا سربًا مشتركا مع دولة أخرى منذ الحرب العالمية الثانية.[130] وقد حلّق هذا السرب للمرة الأولى في سماء العاصمة القطرية الدوحة في ديسمبر/ كانون الأول 2020 ,[131] كما وقّع البلدان اتفاقية عسكرية مشتركة لتعزيز التعاون الدفاعي بينهما في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، ويتضمن السماح باستخدام القاعدة البريطانية من قبل القوات الجوية القطرية التي كانت قد اشترت 9 طائرات من طراز «هوك».[132] وفي الأول من ديسمبر/ كانون الأول 2020، وقّعت قطر والولايات المتحدة الأميركية اتفاقية عسكرية تتعلق بالأنشطة البحرية، وبناء ميناء السفن لدولة قطر.[133]

وتسعى قطر إلى الحصول على اعتراف حلف شمال الأطلسي بها، يعلنها «حليفًا رئيسًا» من خارج الحلف. وقال مسؤول أمريكي في سبتمبر/ أيلول 2020 إنه يأمل في المضي قدمًا في هذا الشأن.[134] ويتيح ذلك الإعلان -إن مُنِح- قطر بعض المزايا التفضيلية في مجال الحصول على الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا والتدريب.[135] وكان وزير الدفاع القطري قد ألمح إلى رغبة بلاده في الانضمام إلى الحلف، والحصول على عضويته الكاملة، إلا أن مسؤولًا في الحلف قال: إن العضوية مقتصرة فقط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية.[136] لكن قطر لديها خيارات أخرى عديدة للتعاون الإستراتيجي بشكل أكبر مع الناتو.[137]

ثالثا: الوظائف العسكرية خارج إقليم الدولة

على عكس الإمارات، اتجهت قطر إلى تقليص وجودها العسكري في الخارج، للتعامل مع التحديات التي خلقتها أزمة الحصار والتهديد بغزوها عسكريًّا. ولذلك سحبت قطر قواتها التي كانت متمركزة في الخارج، وأعادتها إلى داخل البلاد. وقد حدث ذلك بشكل رئيس في مكانين: الأول: سحب القوات القطرية المشاركة في حفظ السلام بين أريتريا وجيبوتي، والثاني: سحب القوات القطرية التي كانت تدافع عن الحدود الجنوبية للسعودية في مواجهة الحوثيين.

ويمكن القول: إن قرار سحب القوات القطرية من الحدود بين أريتريا وجيبوتي، إنما كان بمثابة عقاب لجيبوتي بالدرجة الأولى، بعدما خفضت تمثيلها الدبلوماسي لدى قطر استجابة لدول الحصار،[138] فيما انحازت أريتريا بعد ذلك إلى الإمارات ووجّهت انتقادات لقطر،[139] وهو ما يمثل استخدامًا جديدًا وغير مسبوق من قطر لقوتها الصلبة،

وبخاصة أن قطر نفسها كانت هي الوسيط بين البلدين خلال النزاع الحدودي بينهما، وأسهمت في التوصل إلى هذا الاتفاق، عندما كانت قطر تستثمر في قوتها الناعمة.[140] وقد أعلنت جيبوتي أن أريتريا احتلت بعضًا من الأراضي المتنازع عليها؛ بسبب سحب القوات القطرية.[141]

أما سحب القوات القطرية من الحدود السعودية اليمنية، فهو مرتبط بالحصار نفسه، إذ قرر «التحالف العربي» بقيادة السعودية إنهاء مشاركة قطر في عملية عاصفة الحزم.[142] ويمكن القول: إن قطر كانت ستقرر سحب تلك القوات في كل الأحوال، حتى لو لم تطلب السعودية ذلك، بهدف تعزيز قواتها في الداخل تحسبًا لأي محاولة من جانب دول الحصار لغزو البلاد.

الخلاصة... تقييم أداء القوة الصلبة

تنوعت أساليب دول الخليج فيما يتعلق باستخدام أدوات القوة الناعمة، وحرصت كل دولة على تسويق نفسها اعتمادًا على بعض الإستراتيجيات الخاصة. وعلى الرغم من اتجاه بعض دول الخليج إلى التركيز على القوة الصلبة قبل سنوات، مثل الإمارات وقطر، إلا أن الدول الخليجية الأخرى لم تتجه إلى تعظيم قوتها الصلبة حتى الآن، رغم اتباع بعض السياسات في هذا الشأن، مثل الاعتماد على القواعد العسكرية الغربية، ولذلك بحثت هذه الورقة في سياسات القوة الصلبة لقطر والإمارات فقط.

وقد تشابهت إستراتيجيات القوة الصلبة بين قطر والإمارات في عدة جوانب، مثل شراء وتصنيع الأسلحة، واستضافة قواعد أجنبية، وفرض التجنيد الإجباري، لكن الإمارات تميزت بخصائص أخرى تجعل سياستها أكثر تدخلًا وعدائية، وهو ما ظهر في تركيزها على الوظائف العسكرية في الخارج، واستخدام تقنيات التجسس على الدول الأخرى، عكس قطر، التي ركزت على التعاون العسكري مع الدول الأخرى، والحدّ من وجودها العسكري الخارجي، وتبني إستراتيجية للأمن السيبراني لتجنّب تعرضها للاختراق مرة أخرى، وهو ما يثبت الفرضية الرئيسة للورقة.

ويمكن القول: إن الإمارات بدأت إستراتيجيتها لتنمية قوتها الصلبة في مرحلة مبكرة، وإن هذه الإستراتيجية تطورت بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وذلك لمواجهة التحديات المرتبطة به، وبخاصة صعود قوى الإسلام السياسي في عدة دول. وارتكزت تلك الإستراتيجية بشكل رئيس على التحالف مع «إسرائيل» في مجالات عدة، منها صناعة الأسلحة والأمن السيبراني. كما اتّسمت تلك الإستراتيجية بالعنف، والعدائية، وتفجير الصراعات، والتشجيع على الحرب الأهلية والانقسام في عدة دول، وإفشال أيّ

اتفاقيات سلام أو هدنة، والعمل على إجهاض أي تحوّل ديمقراطي في البلاد العربية.

أما قطر، فقد بدأت إستراتيجيتها متأخرة عدة سنوات لمواجهة التهديدات من جيرانها، وكذلك بعد إجهاض الربيع العربي في أكثر من دولة، وتعرضها للحصار. وارتبطت إستراتيجية قطر بالتحالف بشكل أساسي مع تركيا في عدة مجالات؛ أبرزها شراء وصناعة الأسلحة، واستضافة القاعدة التركية، بالإضافة إلى العمل على تقوية التحالف مع دول غربية أخرى، أبرزها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا. وقد اتسمت إستراتيجية قطر بتركيزها على الجوانب الدفاعية، وحماية البلاد من الأخطار المحيطة بها، أو محاولات الاختراق الإلكترونية، مثل الاختراق الذي تعرضت له وكالة الأنباء القطرية عام 2017.

وعلى الرغم من أن تسليط الضوء على تنامي القوة الصلبة لقطر يركّز على ما حدث بعد الحصار، إلا أن مؤشرات أخرى تدل على وجود رغبة قطرية سابقة لذلك التاريخ، وتحديدًا عام 2014، ففي ذلك العام، بدأت محادثات إقامة القاعدة العسكرية التركية، فيما يبدو أنها جاءت نتيجة أزمة سحب سفراء الدول الخليجية الثلاث من الدوحة، كما قرّرت قطر في هذا العام شراء طائرات أباتشي الأمريكية، وفرضت التجنيد الإلزامي على شبابها، ودشنت إستراتيجيتها للأمن السيبراني، كما عقدت صفقتها الأولى لشراء 24 طائرة من طراز رافال الفرنسية عام 2015. كل هذه المؤشرات تشير إلى أن القيادة القطرية، إما استشعرت وجود خطر قادم من جيرانها في المستقبل، أو أنها تلقت بالفعل تهديدًا جديًّا من دولة أو أكثر من المجاورين لها. وقد ذكر موقع ميدل إيست آي، نقلًا عن رسائل مسرّبة من بريد السفير الإماراتي بواشنطن يوسف العتيبة أن الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز كان قريبًا للغاية من «فعل شيء ما» ضد قطر قبل أشهر من وفاته.[143] وربما تكون قطر قد علمت بهذه النوايا، وتأكدت من أن السعودية لن تمتنع عن القيام بغزوها إذا توفرت لها الفرصة، ولذلك بدأت في تجهيز نفسها عسكريًّا لمواجهة ذلك الاحتمال.

ولا يعني التركيز على تناول صعود القوة الصلبة لدى قطر والإمارات في السنوات الأخيرة عدم وجود تلك القوة قبل ذلك، بل كانت موجودة بدرجات متفاوتة، ولكنها كانت أقل بكثير من التطور الذي حدث مؤخرًا. كما أن القوة الناعمة لدى الدولتين لا تزال موجودة، ولا يزال لها دور كبير في سياستها الخارجية، فلا تزال شبكة الجزيرة مؤثّرة في محيطها، ولا تزال قطر تؤدي دور الوسيط في الصراعات الدولية، وأبرزها دورها في رعاية الاتفاق الأخير بين حركة طالبان والإدارة الأمريكية، كما اتّجهت قطر إلى التعاقد مع شركات وجماعات ضغط أمريكية لتسويق سياستها ومطالبها لدى الإدارة الأمريكية، وتحاول مزاحمة الإمارات في القرن الإفريقي عبر الاتفاق على تطوير موانئ في الصومال

والسودان، ولا تزال تعقد صفقات استثمارية في الخارج. وهذا الأمر نفسه الذي ينطبق على الإمارات التي تُعَدّ إحدى أكبر الدول التي تنفق على جماعات الضغط في واشنطن، فضلًا عن شراء وسائل إعلام وتمويل مراكز بحوث في الوطن العربي والدول الغربية.

كما أدّت القوة الناعمة القطرية دورًا كبيرًا في إفشال الحصار، عبر استخدام الترسانة الإعلامية القطرية؛ لتفنيد خطاب دول الحصار، والكشف عن انتهاكاتها، فضلًا عن التوجه إلى المؤسسات الدولية لكسب تأييدها، والإعلان عن توسيع حقول الغاز لديها، وتدشين ميناء حمد، وخطوط بحرية جديدة، والإسراع في تنفيذ مشروعات كأس العالم المقررة عام 2022، كما توسعت الخطوط الجوية القطرية وأعلنت عن مسارات جديدة، واشترت مئات الطائرات من الولايات المتحدة، وغيرها من الإجراءات.[144] ولذلك يمكن القول: إن قطر نجحت في دمج أدوات القوة الصلبة مع قوتها الناعمة، لتشكّلا ما يُعرَف بـ«القوة الذكية» التي تتكون من هذين النوعين، وتؤدي إلى تعاظم قوة الدولة.[145]

الهوامش والمراجع:

1. محمود الرنتيسي، «السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)»، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص55.
2. راينر هيرمان، «الإمارات.. من دولة رائدة إلى بؤرة مشاكل»، دويتشه فيله، 5 أغسطس 2019، في: https://cutt.us/SZlLW
3. إسلام خالد حسن، «الخلافات الخليجية- الخليجية: الأسباب، القضايا، وآليات الحل»، مركز الجزيرة للدراسات، 14 يناير 2015، في: https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpa html.2015114125342702598/01/th/2015
4. سليمان حاج إبراهيم، «الجزيرة تحطم أرقامًا قياسية في تغطيتها للانتخابات الأمريكية متفوقة على العربية وسكاي نيوز»، القدس العربي، 8 نوفمبر 2020، في: https://cutt.us/EUIXA
5. نواف التميمي، «دور قوة قطر الناعمة في كسب القلوب وإفشال الحصار»، في «صمود قطر.. نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة»، تحرير: عز الدين عبد المولى والحواس تقية، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2018)، ص200 و201.
6. "الرياضة في دولة قطر»، مكتب الاتصال الحكومي، في: https://www.gco.gov.qa/ar/ /focus/sport
7. "شبكة بي إن سبورتس تمدد شراكتها مع الدوري الإنجليزي لبث المباريات حتى 2025»، الجزيرة نت، 17 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/w8731
8. نواف التميمي، مصدر سابق، ص203.
9. خالد بن راشد الخاطر، «إستراتيجيات قطر في إفشال الحصار الاقتصادي»، في «صمود قطر.. نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة»، تحرير: عز الدين عبد المولى والحواس تقية، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2018)، ص(127- 129).
10. تشينزيا بيانكو، «الشراكات الأوروبية والآسيوية: روافع لدعم المكانة السياسية والاقتصادية لقطر»، في «صمود قطر... نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة»، تحرير: عز الدين عبد المولى والحواس تقية، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2018)، ص(83-88).

11. "السلام وحقن الدماء وتحرير الرهائن.. تعرف على 14 نجاحًا للوساطة القطرية»، الجزيرة نت، 29 فبراير 2020، في: https://cutt.us/b9iZP
12. محمود الرنتيسي، «السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)»، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 49- 52.
13. "اتفاق سوداني قطري لتنفيذ مشاريع سكنية بدارفور بقيمة 70 مليون دولار»، الأناضول، 21 أغسطس 2017، في: https://cutt.us/IdYHw
14. "تشمل 75 ألف أسرة... اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة تبدأ صرف المساعدات»، الجزيرة نت، 26 أكتوبر 2019، في: https://cutt.us/WFJXQ
15. "سفير قطر في غزة يؤكد أن المساعدات المالية تمنع حربًا جديدة في القطاع»، فرانس 24، 25 أغسطس 2019، في: https://cutt.us/yyp4b
16. نواف التميمي، مصدر سابق، ص202.
17. "فقراء غزة يستهجنون وصم قطر الخيرية بالإرهاب»، الجزيرة نت، 4 يوليو 2017، في: https://cutt.us/tithk
18. "دبي واجهة الأحداث الرياضية العالمية»، الاتحاد، 28 نوفمبر 2013، في: https://cutt.us/pVLhx
19. "القطاع السياحي في الإمارات يسهم بأكثر من 161 مليار درهم في الناتج المحلي، عكاظ، 9 مايو 2019، في: https://www.okaz.com.sa/economy/na/1725966
20. "تقرير: أبو ظبي للاستثمار ثالث أكبر صناديق الثروة السيادية عالميًّا»، معلومات مباشر، 16 أغسطس 2020، في: https://cutt.us/wXbkb
21. "بعد استهداف حساب معارض إماراتي.. حملة على منصات التواصل لنقل مكتب تويتر من دبي»، الجزيرة نت، 21 أكتوبر 2020، في: https://cutt.us/hKNHs
22. "أبرز 5 أرقام قياسية لدبي في 2019»، بوابة العين، 29 ديسمبر 2019، في: https://al-ain.com/article/top-5-dubai-records-2019
23. "من هوليوود إلى دبي... كيف تحولت الإمارة إلى قبلة لصناع الأفلام السينمائية»، يورو نيوز عربي، 11 ديسمبر 2020، في: https://arabic.euronews.com/2020/12/11/from-hollywood-to-dubai-how-the-emirate-turned-into-a-mecca-for-filmmakers
24. "قمة رواد التواصل تجمع في دبي أبرز المؤثرين ضمن دردشات»، الخليج، 6 ديسمبر 2018، في: https://cutt.us/2nUyT
25. نواف التميمي، «تأثير الدبلوماسية الموازية لدول عربية في الإعلام الغربي»، مركز الجزيرة للدراسات، 3 أغسطس 2017، في: https://studies.aljazeera.net/en/node/2024
26. "Washington lobbyists continue to cash in on dispute between Qatar and UAE", Middle Eat Eye, September 16, 2020. https://www.middleeasteye.net/news/qatar-uae-continue-lobbying-washington
27. Ryan Grim and Akbar Shahid Ahmed, Yousef Al Otaiba is the most charming man in Washington, HuffPost, September 7, 2015. https://highline.huffingtonpost.com/articles/en/his-town/
28. Ben Freeman, The Emirati Lobby: How the UAE Wins in Washington? Center for International Policy, October 2019. https://docs.wixstatic.com/ugd/3ba8a1_cc7f1fad2f7a497ba5fb159a6756c34a.pdf?index=true

29. "كيف خططت الإمارات لتدمير الديمقراطية في بريطانيا؟"، نون بوست، 19 يوليو 2018، في: http://www.noonpost.com/content/24169

30. "Washington lobbyists continue to cash in on dispute between Qatar and UAE", Middle Eat Eye, September 16, 2020. https://www.middleeasteye.net/news/qatar-uae-continue-lobbying-washington

31. "منظمة الشفافية: الإمارات جزء من منظومة غسيل الأموال وملاذ آمن للمجرمين"، الجزيرة نت، 13 مايو 2020، في: https://cutt.us/TETNU

32. "آلاف القطع هربها مصطفى طلاس لدبي.. تقرير فرنسي يرصد الآثار السورية المنهوبة"، الجزيرة نت، 7 يونيو 2020، في: https://cutt.us/EHZfU

33. "سويسرا تفتح تحقيقا في خفايا تهريب الذهب الأفريقي إلى الإمارات"، الجزيرة نت، 25 يونيو 2020، في: https://cutt.us/wII3D

34. "الإمارات في القائمة الأوروبية السوداء للملاذات الضريبية"، الجزيرة نت، 13 مارس 2019، في: https://cutt.us/x8BX9

35. "حصاد التطبيع.. منظمات الجريمة الإسرائيلية تجد ملاذا لها في دبي"، الجزيرة نت، 13 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/2WVkE

36. "يديعوت أحرونوت: سياحة الجنس في دبي عار"، عربي 21، 21 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/Lq10Z

37. "قناة عبرية: دبي عاصمة البغاء في العالم، وفيها تزدهر "سياحة الزنا" الإسرائيلية"، القدس العربي، 21 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/reIuv

38. "انتقاد أوروبي لممارسة السعودية والإمارات والبحرين الاتجار بالبشر"، الجزيرة نت، 29 أبريل 2020، في: https://cutt.us/nT1rM

39. "وصمة عار بجبين الإمارات.. 130 منظمة تدعو للإفراج عن أحمد منصور"، الجزيرة نت، 16 أكتوبر 2019، في: https://cutt.us/1ijZ8

40. "مقال بواشنطن بوست: الإمارات تتحدث بكلام معسول عن حقوق الإنسان وعلى الغرب أن يحكم على أفعالها"، الجزيرة نت، 11 ديسمبر 2019، في: https://cutt.us/o6NF5

41. "في تقريرها السنوي.. الخارجية الأميركية تتهم الإمارات والسعودية بانتهاك حقوق الإنسان"، الجزيرة نت، 11 مارس 2020، في: https://cutt.us/olr0s

42. عماد حسن، «صفقات السلاح السعودية.. إستراتيجية بن سلمان تخترق قيم الغرب»، دويتشه فيله، 6 أبريل 2018، في: https://cutt.us/OkklG

43. كريستيان كوتس أولريخسن، «الإمارات العربية: تحولات القوة والدور»، مركز الجزيرة للدراسات، 8 يونيو 2017، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html

44. «المونديو: هكذا انتقلت دبي من جنون العظمة إلى الإفلاس»، عربي 21، 10 أكتوبر 2018، في: https://cutt.us/aTcB7

45. سامح رفعت، "الجيش الإماراتي: الجيش القوي الذي لم تسمع عنه من قبل"، إضاءات، 2 يونيو 2018، في: http://ida2at-2033742816.eu-central-1.elb.amazonaws.com/uae-army-a-strong-army-that-you-have-never-heard-of-before/

46. "فرانك غاردنر، "الإمارات العربية المتحدة: كيف برزت كقوة إقليمية؟"، بي بي سي عربي، 24 سبتمبر 2020، في: https://www.bbc.com/arabic/world-54267877

47. Josh Wood, "Outsourcing war: How foreigners and mercenaries power UAE's military", July 13, 2018. https://www.middleeasteye.net/news/outsourcing-war-how-foreigners-and-mercenaries-power-uaes-military

48. "نتنياهو: إسرائيل لن تمانع بيع واشنطن أسلحة أميركية متطورة للإمارات»، الجزيرة نت، 24 أكتوبر 2020. https://cutt.us/yhHhZ

49. "الإمارات تتطلع إلى شراء القبة الحديدية الإسرائيلية»، الخليج الجديد، 3 ديسمبر 2020. https://cutt.us/tTaad

50. "المسيّرات والصواريخ والقبة الحديدية أساس التطبيع»، العرب، 17 ديسمبر 2020. https://cutt.us/vTN6j

51. «خبراء: اتفاق الإمارات قد يفتح الطريق أمام مبيعات السلاح الأمريكية للدولة الخليجية»، رويترز، 15 أغسطس 2020. https://www.reuters.com/article/uae-us-arms-mn1-idARAKCN25B09G

52. JENNA MCLAUGHLIN, "Deep Pockets, Deep Cover.. The UAE Is paying Ex-CIA officers to build a spy empire in the Gulf", Foreign Policy, DECEMBER 21, 2017. https://foreignpolicy.com/2017/12/21/deep-pockets-deep-cover-the-uae-is-paying-ex-cia-officers-to-build-a-spy-empire-in-the-gulf/

53. «تقرير خاص -كواليس فريق اختراق إلكتروني من الأمريكيين تجسس لحساب الإمارات»، رويترز، 30 يناير 2019، في: https://de.reuters.com/article/idARAL5N1ZU5IJ

54. "تقرير خاص- مسؤولون سابقون بالبيت الأبيض ساعدوا دولة خليجية على تأسيس وحدة تجسس»، رويترز، 11 ديسمبر 2019، في: https://br.reuters.com/article/uae-us-gulf-aa5-idARAKBN1YF1ZL

55. "تستهدف دولًا منها السعودية وإيران.. «إسرائيل» تزود الإمارات بطائرات تجسس متطورة»، الجزيرة نت، 28 أغسطس 2019، في: https://cutt.us/23QuS

56. "شركاء التجسس... برنامج ما خفي أعظم يكشف عمليات التنصّت على هواتف الإعلاميين والنشطاء»، الجزيرة نت، 20 ديسمبر 2020.

57. «كيف أصبحت الإمارات مركزًا عالميًّا للتجسس على دول المنطقة؟»، نون بوست، 1 أغسطس 2018، في: http://www.noonpost.com/content/24337

58. "كيف باعت «بي أيه إي سيستمز» البريطانية أنظمة مراقبة متطورة لدول عربية؟»، بي بي سي عربي، 15 يونيو 2017، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40293585

59. "عُمان تكشف «شبكة تجسس» لصالح الإمارات وأبو ظبي تنفي علاقتها بالأمر»، بي بي سي عربي، 31 يناير 2011، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/oman_spay_tc2_110131

60. "بن علوي معلقًا على التجسس الإماراتي:» يحصل بين الجيران»، الجزيرة نت، 18 مارس 2019، في: https://cutt.us/GjHqZ

61. "وُجد مشنوقا.. السلطات التركية تحقق بوفاة أحد المتهمَين بالتجسس لصالح الإمارات»، الجزيرة نت، 24 سبتمبر 2019، في: https://cutt.us/8uFcg

62. " (تقرير خاص) برنامج تجسس إماراتي استهدف رئيس شبكة الجزيرة والإعلامية جيزيل خوري»، رويترز، 1 أبريل 2019، في: https://www.reuters.com/article/uae-usa-spying-mn4-idARAKCN1RD33U

63. "دعوى بفرنسا ضد بيع أجهزة تجسس للسيسي بتمويل إماراتي»، الخليج أونلاين، 17 نوفمبر 2017.

64. Jenna McLaughlin, "Spies for Hire - How the UAE is recruiting hackers to create the Perfect Surveillance", The intercept, October 24, 2016. https://theintercept.com/2016/10/24/darkmatter-united-arab-emirates-hackers-for-hire/

65. "فايننشال تايمز: الإمارات استخدمت برنامج تجسس إسرائيليًّا»، عربي 21، 19 يوليو 2019، في: https://cutt.us/vLzj5

66. "منصور... مُعارض المليون دولار القابع بسجون الإمارات»، الجزيرة نت، 1 يونيو 2018، في: https://cutt.us/nJzXE

67. "شركة موزيلا تدرس منع داركماتر مع العمل معها بعد تقرير لرويترز عن برنامج تجسس»، رويترز، 9 يوليو 2019، في: https://es.reuters.com/article/mozilla-mn4-idARAKCN1QM13U

68. سامح رفعت، مصدر سابق.

69. نهى محمود، «خلال عام واحد... كيف اقتحمت مجموعة الأسلحة الإماراتية «إيدج» قائمة العمالقة؟»، الحرة، 9 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/gqCSz

70. "The UAE Is Turning Into the World Capital for Weapons Makers",", foreign policy, October 20, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/10/20/the-uae-is-turning-into-the-world-capital-for-weapons-makers/

71. The UAE is scrambling to control ports in Africa", The Economist, July 19, 2018. https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/07/19/the-uae-is-scrambling-to-control-ports-in-africa

72. رانيا أبو شمالة، مصدر سابق.

73. "المسافة صفر- حرب الموانئ»، قناة الجزيرة، 17 مايو 2017، في: https://youtu.be/VQlvVVEKX7s

74. "هل يمتد التنافس بين قطر والإمارات إلى القرن الإفريقي؟»، بي بي سي عربي، 24 يوليو 2019، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49099740

75. "انسحاب الإمارات من اليمن.. مسرحية متكررة وانتهاكات مستمرة"، تي أر تي عربي، 10 فبراير 2020، في: https://cutt.us/0ZJhS

76. "بعد وصول ضباط مخابرات إسرائيليين سقطرى.. قادة بالمجلس الانتقالي غاضبون من الإمارات»، الجزيرة نت، 12 سبتمبر 2020، في: https://cutt.us/8puFc

77. علي الذهب، «التداعيات العسكرية والإستراتيجية لسيطرة الإمارات على أرخبيل سقطرى اليمني»، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يوليو 2020، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4751

78. "الإمارات تقيم قاعدة عسكرية في جزيرة ميون اليمنية»، الجزيرة نت، 23 أكتوبر 2017، في: https://cutt.us/nCEuq

79. "سيطرت عليه قبل 3 سنوات.. الإمارات تحول ميناء المخا اليمني لثكنة عسكرية»، الجزيرة نت، 3 سبتمبر 2020، في: https://cutt.us/R1zkv

80. عبد الحميد قطب، "الخادم والجفرة... تعرف على القواعد العسكرية الإماراتية في ليبيا"، 7 يناير 2020، في: https://cutt.us/XlRI9

81. «قواعد الإمارات العسكرية... كيف يمكن لدولة صغيرة أن تتصرف كإمبراطورية عُظمى؟»، ساسة بوست، 2 أغسطس 2017، في: https://www.sasapost.com/military-bases-of-uae/

82. «حصار قطر: التقديرات والارتدادات»، مركز الجزيرة للدراسات، 22 يونيو 2017، في: https://studies.aljazeera.net/ar/article/596

83. "اتهامات للإمارات العربية المتحدة بدفع 3 مليارات دولار للإطاحة بالرئيس أردوغان"، ديلي صباح، 13 يونيو 2017، في: https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2017/06/13/uae-allegedly-funneled-3b-to-topple-erdogan-turkish-government-1497359257

84. محمد رقيب أوغلو، «لبناء نظام إقليمي جديد.. الإمارات تستهدف تونس»، الأناضول، 28 مايو 2020، في: https://cutt.us/Q3bTw

85. "الإمارات خططت لانقلاب على السلطة في تونس"، الجزيرة نت، 11 يونيو 2018، في: https://cutt.us/fYAji

86. ليس من أجل التنافس الاقتصادي فقط، بل مناكفة في تركيا وقطر.. الإمارات تحاول السيطرة على موانئ إفريقيا»، عربي بوست، 20 يوليو 2018، في: https://cutt.us/BrXdW

87. "الفايننشال تايمز: «بلاكووتر» أبو ظبي تثير تساؤلات عن دور الأمريكيين في قمع الثورات العربية»، بي بي سي عربي، 16 مايو 2011، في: https://www.bbc.com/arabic/inthepress/2011/05/110515_blackwater_abudhabi

88. هشام كمال، «الإمارات وشبكات المرتزقة»، منتدى العاصمة، 10 ديسمبر 2019، في: https://capitalforum.net/wp-content/uploads/2019/12/%D9%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%D9%82%D8%A9.pdf

89. "Pentagon Says UAE Possibly Funding Russia's Shadowy Mercenaries in Libya", Foreign Policy, NOVEMBER 30, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/11/30/pentagon-trump-russia-libya-uae/

90. "استجابة لضغوط الإمارات... حميدتي يرسل مئات المقاتلين السودانيين لدعم قوات حفتر"، الجزيرة نت، 15 مايو 2020، في: https://cutt.us/XJYRJ

91. "خدعت شبابًا سودانيين.. «بلاك شيلد» ذراع إماراتية لإذكاء الحرب في ليبيا واليمن"، الجزيرة نت، 17 يوليو 2020، في: https://cutt.us/EykJA

92. "اقتل واقبض الثمن»... 1.5 مليون دولار عن كل عملية اغتيال باليمن"، الجزيرة نت، 14 فبراير 2020، في: https://cutt.us/rWqL5

93. محمود الرنتيسي، «السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011-2013)»، مصدر سابق، ص46.

94. «التحالف التركي القطري: ما الذي تعنيه عودة القوات التركية إلى الخليج؟»، الخليج الجديد، 9 يونيو 2016، في: https://thenewkhalij.news/article/39313

95. إسلام خالد حسن، «الخلافات الخليجية- الخليجية: الأسباب، القضايا، وآليات الحل»، مركز الجزيرة للدراسات، 14 يناير 2015، في: https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpa/2015/01/th/2015141253427025980.html

96. محمد الدوراني، «قتال غير مرئي في الحرب السيبرانية للأزمة الخليجية»، في «صمود قطر.. نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة»، تحرير: عز الدين عبد المولى والحواس تقية، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2018)، ص183.

97. Al Jazeera journalists targeted by Saudi and UAE spyware attack",” independent, December 21, 2020. https://www.independent.co.uk/news/world/al-jazeera-hack-malware-b1777027.html

98. محمد الدوراني، مصدر سابق، ص189.

99. «شركة برزان القابضة: لاعب صاعد في الصناعات الدفاعية الخليجية»، مصدر سابق.

100. علي حسين باكير، «فك الخناق: الدور التركي والإيراني في إسناد قطر»، مركز الجزيرة للدراسات، 29 مايو 2018، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180529103050995.html

101. "البرلمان التركي يقر نشر قوات عسكرية في قطر»، الجزيرة نت، 7 يونيو 2017، في: https://cutt.us/arvES

102. "معسكر خالد بن الوليد... افتتاح مقر القيادة المشتركة القطرية التركية»، الجزيرة نت، 15 ديسمبر 2019، في: https://cutt.us/oUojC

103. محمود الرنتيسي، «قراءة في الموقف التركي من طلب إغلاق القاعدة العسكرية في قطر»، 28 يونيو 2017، في: https://www.noonpost.com/content/18613

104. دافيد دي روش، «الأمن العسكري للدول الصغيرة: قطر نموذجًا»، في «صمود قطر.. نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة»، تحرير: عز الدين عبد المولى والحواس تقية، الطبعة الأولى (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2018)، ص164.

105. دافيد دي روش، مصدر سابق، ص167.

106. دافيد دي روش، مصدر سابق، ص169.

107. علي باكير، مصدر سابق.

108. إبراهيم اسعيدي، «تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 سبتمبر 2020، في: https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/The-Post-Blockade-Development-of-Qatar-Defence-Policy.aspx

109. A huge military buildup is underway in Qatar. But who will man the” systems?”, Defense News, December 15, 2017. https://www.defensenews.com/global/mideast-africa/2017/12/15/a-huge-military-buildup-is-underway-in-qatar-but-who-will-man-the-systems/

110. "قطر تكشف عن قاعدة جوية جديدة وتطوير سلاحها الجوي»، الأناضول، 27 أغسطس 2018، في: https://cutt.us/SY8gX

111. "القوات المسلحة القطرية: نخطط لإنشاء مدينة تعليمية عسكرية»، الأناضول، 21 مارس 2019، في: https://cutt.us/j58i6

112. أنور الخطيب، «قطر تحتفل باليوم الوطني بعرض عسكري تاريخي: مشاركة أسلحة نوعية للمرّة الأولى»، العربي الجديد، 18 ديسمبر 2018، في: https://cutt.us/PMbrb

113. القوات المسلحة القطرية.. نمو متسارع في وجه التحديات والحصار»، الخليج أونلاين، 18 ديسمبر 2019، في: https://cutt.us/08J6T

114. إبراهيم اسعيدي، مصدر سابق.

115. «الدفاع تعلن تأسيس شركة «برزان القابضة» المتخصصة في تعزيز القدرات العسكرية»، الشرق القطرية، 7 مارس 2018، في: https://cutt.us/wFvx7

116. "إنشاء منطقة برزان الصناعية على مساحة 26 كم»، العرب القطرية، 15 يونيو 2018، في: https://cutt.us/ooAIy

117. "قطر توقع اتفاقيتين لتزويد قواتها بالسلاح على هامش ديمدكس 2018»، العربي الجديد، 13 مارس 2018، في: https://cutt.us/JvXpq

118. ياسين أقطاي، «بعد شراء الدوحة أسهمًا في بورصة إسطنبول.. هل باع أردوغان تركيا للقطريين حقًا»؟ عربي بوست، 3 ديسمبر 2020.

119. "WE HAVE OFFICIALLY SIGNED ALTAY TANK MASS PRODUCTION CONTRACT", BMC, November 12, 2018. https://www.bmc.com.tr/en/news/we-have-officially-signed-altay-tank-mass-production-contract

120. "Altay tanks to be produced quickly, within Turkey", Anadolu Agency, April 26, 2018. https://www.aa.com.tr/en/todays-headlines/altay-tanks-to-be-produced-quickly-within-turkey/1128470

121. "تأسيس شركة تركية- قطرية للصناعات الدفاعية»، الأناضول، 4 أكتوبر 2018، في: https://cutt.us/oBCiz

122. "شركة برزان القابضة: لاعب صاعد في الصناعات الدفاعية الخليجية»، الجزيرة مباشر، 12 أكتوبر 2019، في: https://cutt.us/G1DtU

123. "شكر الأمير تميم... أردوغان يفتتح قاعدة للصناعات الدفاعية بتعاون قطري»، الجزيرة نت، 13 يناير 2019، في: https://cutt.us/Kwzci

124. "قطر... توقيع اتفاقيات لتوريد آليات عسكرية تركية»، الخليج أونلاين، 23 أغسطس 2020، في: https://cutt.us/CJfq4

125. "تدريبات بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة وقطر»، الجزيرة نت، 15 يونيو 2017، في: https://cutt.us/qXqrz

126. "البحرية القطرية تجري تدريبات مع البحرية الفرنسية»، الجزيرة نت، 22 يونيو 2017، في: https://cutt.us/wInjl

127. "طائرات قتالية قطرية وإيطالية في استعراض مشترك بكورنيش الدوحة- (صور)»، القدس العربي، 10 نوفمبر 2018، في: https://cutt.us/09IsK

128. «قطر توقع مع إيطاليا اتفاقيتي تعاون دفاعي عسكري»، الأناضول، 12 نوفمبر 2020، في: https://cutt.us/kk0gy

129. "بمشاركة إقليمية ودولية.. تمرين «الحارس المنيع» العسكري ينطلق بالدوحة»، الجزيرة نت، 8 مارس 2020، في: https://cutt.us/99iIw

130. "تعاون تاريخي بين بريطانيا وقطر... سرب مشترك لطائرات «تايفون» يبدأ التحليق»، الجزيرة نت، 19 يونيو 2020، في: https://cutt.us/gQUMP

131. "لأول مرة في الدوحة.. تحليق سرب قطري بريطاني مشترك بطائرات التايفون (صور)»، الجزيرة مباشر، 9 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/rGNWx

132. "قطر وبريطانيا توقعان اتفاقية عسكرية مبدئية لتعزيز التعاون الدفاعي»، الأناضول، 15 أكتوبر 2020، في: https://cutt.us/BExOQ

133. "تتعلق بالأنشطة البحرية.. قطر والولايات المتحدة توقعان اتفاقية عسكرية ثنائية»، الجزيرة نت، 1 ديسمبر 2020، في: https://cutt.us/2U8Qk

134. "قطر... حليف رئيسي للناتو يسعى للعضوية كاملة»، الأناضول، 21 سبتمبر 2020، في: https://cutt.us/z9IDw

135. "ما دلالات توجه واشنطن لإعلان قطر «حليفًا رئيسيًّا من خارج الناتو»؟، فرانس 24، 17 سبتمبر 2020، في: https://www.youtube.com/watch?v=_nSxQJ3THSI

136. "الناتو يرد رسميًّا على طلب قطر الانضمام للحلف»، عربي 21، 6 يونيو 2018، في: https://cutt.us/w7hGT

137. جلال سلمي، «بعد رفض طلبها... خيارات قطر للتعاون مع «الناتو»، نون بوست، 26 يوليو 2018، في: https://www.noonpost.com/content/24255

138. عماد عنان، «جيبوتي وإريتريا البداية: كيف تتأثر إفريقيا بدون الدور القطري بعد الأزمة الخليجية؟»، نون بوست، 18 يونيو 2017، في: https://www.noonpost.com/content/18497

139. «قطر تسلم سفير إريتريا بالدوحة مذكرة احتجاج على تصريح وزارة الإعلام في بلاده»، الشرق القطرية، 4 أبريل 2019، في: https://cutt.us/QeDMk

140. "قطر تسحب قواتها من جيبوتي»، الحرة، 14 يونيو 2017، في: https://cutt.us/tODkG

141. "بعد سحب قوات قطرية.. جيبوتي: إريتريا احتلت أراضي متنازعًا عليها»، عربي 21، 16 يونيو 2017، في: https://cutt.us/QTIgS

142. "القوات القطرية المشاركة بالتحالف العربي تصل الدوحة»، الجزيرة نت، 8 يونيو 2017، في: https://cutt.us/HpAgG

143. Olivia Alabaster, "Leaked UAE emails: Saudi Arabia came close to ‹conquering› Qatar", September 17, 2017.
https://www.middleeasteye.net/fr/news/saudi-arabia-came-close-conquering-qatar-new-leaked-emails-show-1491607860

144. نواف التميمي، «دور قوة قطر الناعمة في كسب القلوب وإفشال الحصار»، مصدر سابق، ص205.

145. عبد الله محمد الغيلاني، مصدر سابق، ص65.

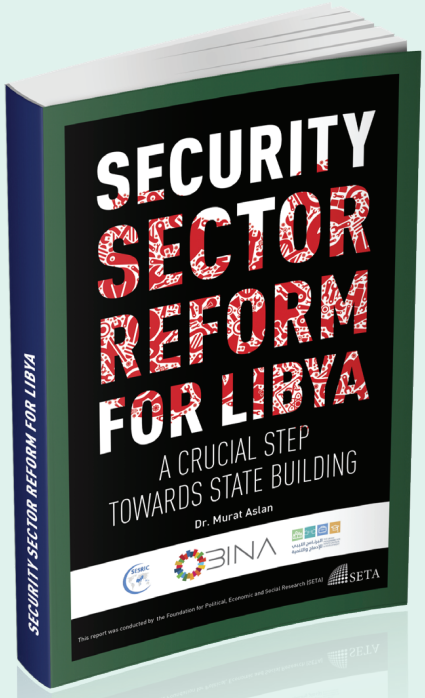

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.

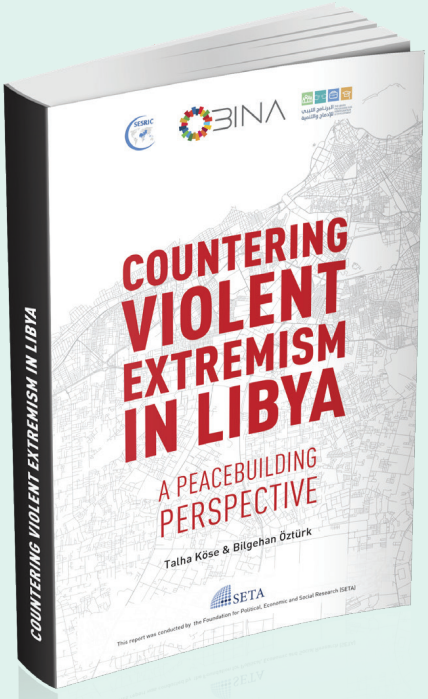

Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.